الحزبان التقدمي والشيوعي ومنظمة العمل تطالب بوقف عمليات الدهم والاعتقالات

"مايجري في الغربية تدبير اعتباطي انتقامي"

حذر الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان من خطورة استمرار حملات الدهم والاعتقالات التي يقوم بها الجيش ، وطالبت بوقفها فوراً .

جاء ذلك في بيان للحزبين والمنظمة ، جاء فيه :

« امام خطورة استمرار حملات الدهم والاعتقالات التي ينفذها الجيش بالاشتراك مع وحدات من القوات المتعددة الجنسية في بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية ، نرى ضرورة اعلان الحقائق والمواقف الآتية :

أولاً : ان حملات الدهم والاعتقالات الجارية لا تستند الى أي اساس قانوني وتتم على حساب ، بسط الحقوق والحريات الديمقراطية ، فضلاً عن خرقها كل الاصول التي تحدد مراجع رسمية مختصة لبت مثل هذه الاجراءات .

ثانياً - ان هذه الحملات تزج الجيش في مهمات امنية لا تحددها سلفاً لائحة قانونية ، ولا يستند تكليفه بها الى اي قرار صادر حسب الاصول عن مرجع سياسي او قضائي مختص ، مثلما تزج القوات المتعددة الجنسية في اعمال بوليسية تتناقض تماما مع المبرر الاصلي لاستقدامها ، والمتمثل في حماية المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين وصون حقوقهم وحرياتهم ، وضمان سلامتهم ، خصوصاً بعد المجازر الرهيبة التي تعرضوا لها في بيروت .

ثالثاً - ترتدي هذه الحملات طابعاً فئوياً صارخاً ، اذ اقتصرت حتى اللحظة على بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية ، فيما ظلت بيروت الشرقية خارج اطار أي تدبير امني شرعي ، وبقي السلاح فيها محمياً ، مما يسقط ذريعة اعتبارها جزءاً من خطة امنية عامة تشمل « بيروت الكبرى » كما قيل ، بل ان الاوساط السياسية كلها تعرف جيدا ان الميليشيات المسلحة في بيروت الشرقية لا تسمح اليوم ، مثلما يؤكد قادتها انها لن تسمح مستقبلاً ، بالتخلي عن سلاحها ، وعن امنها الذاتي ، وهي تقف راهناً في وجه اية محاولة لبسط سلطة الدولة في « مناطقها » ، فضلاً عن تصديها بالقوة لمحاولة الوحدات المتعددة الجنسية الانتشار في بعض المواقع الضرورية لها من أجل الاضطلاع بمهمتها الاصلية .

لذا يحق لنا ان نعتبر ما يجري اليوم في بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية تدبيراً اعتباطياً انتقامياً يستهدف اولاً وآخراً معاقبة السلاح الوطني الذي ارتفع في وجه الاحتلال الاسرائيلي وصان حاملوه كرامة بيروت وشرفها . وهو امر يكشف امعان البعض في اعتماد نهج الاستقواء بالاحتلال الاسرائيلي من اجل فرض هيمنة فئوية خطيرة على قاعدة « الغالب والمغلوب » ، مما يهدد صيغة التعايش اللبناني ويشجع المخططات الاسرائيلية الرامية الى اثارة الفتنة وتفتيت البلاد توصلاً الى احكام سيطرة مديدة عليها .

رابعاً - لم يقتصر هدف حملات الدهم الجارية على البحث عن السلاح ، بل تعدى ذلك الى تنظيم اعتقالات واسعة واعمال انتقامية سياسية ذات لون فئوي صارخ ، وليس صحيحاً ان هذه الاعتقالات انحصرت في من لا يملكون وثائق اقامة شرعية أو في المطلوبين والمحكومين بجرائم عادية ، بل هي شملت ، وتشمل كل يوم ، اعتقال مناضلين وطنيين شرفاء على اساس انتماءاتهم السياسية ومعتقداتهم ومواطنين لا ذنب لهم ، مثلما رافقها خرق فاضح لحرمة المنازل والمكاتب ومقرات الاحزاب ودور الصحف ، اضافة الى بعض المؤسسات الانسانية ، من دون ان نغفل اعمال النهب المستهجنة لمحتويات بعض هذه الاماكن .

خامساً - اننا نستنكر في شدة هذه الحملات البوليسية التي تسيء الى امن الوطن والمواطن فيما الاحتلال الاسرائيلي جاثم فوق ارضنا ، وتحفر هوة عميقة مضاعفة بين الجيش والشعب ، لأن النهج الفئوي القمعي الجاري اعتماده الآن ليس طريق بناء الجيش الوطني المطلوب والمقبول ، ولأن زج الجيش في مثل هذه المهمات المشبوهة من شأنه ان يسيء الى المؤسسة العسكرية ، ويجعلها مرة اخرى مرفوضة لدى اوسع الاوساط اللبنانية الشعبية والسياسية مثلما نسجل اسفنا العميق لانزلاق بعض القوات المتعددة الجنسية الى المشاركة في اعمال بوليسية تنقلب الغرض من مجيئها لبنان راساً على عقب حتى لو اتخذت هذه المشاركة شكل الحماية او التغطية او التغاضي .

ونطالب رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وقيادة الجيش بوقف حملات الدهم والاعتقالات فوراً ، معتبرين الاستجابة لهذا المطلب الحق عنصراً اساسياً في تحديد مجمل الموقف الوطني من الحكم ، كما نضع قيادة القوات المتعددة الجنسية وحكوماتها امام مسؤوليتها عن التقيد بمهمتها الاصلية ، مهمة حماية المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين ، ونحذر من خطورة مشاركتها في اي عمل بوليسي .

واخيراً ، اذ نعتبر مقاومة الاحتلال الاسرائيلي المهمة المركزية لكل الوطنيين اللبنانيين ، فاننا نؤكد في مواجهة حملات القمع الجارية - ان مهمة صون الديموقراطية لا تقل بالنسبة لنا اهمية وحيوية ، واننا سنخوض بلا هوادة معركة الدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية من أجل ان يتمتع المواطن بالأمن الحقيقي العادل وبالكرامة الوطنية والشخصية في آن » .